العدد (1539) السنة السادسة - الاحد (21) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

العراقيون الأقوياء

عبد الزهرة المنشداوي

سيد حرز، وضياء، وابو اكرم، واخرون على شاكلتهم هؤلاء من الذين التقي بهم يوميا بحكم الجورة والالفة والاعجاب الذي اكنه لهم بسبب اعتقادي من كونهم الاقوى، من المواطنين الذين ابوا الاستسلام لمجرى الطبيعة القلب (بضم القاف) ما وقع عليهم من حيف واذى ولو وقع على غيرهم لكان الحال على غير ما هم عليه الان واعني العيش بشرف وفعالية ونشاط يحسدون عليه.

ابو اكرم من ذوي المهن المتعددة وعندما اتجهت نيتي في بناء غرفة اشاروا علي به! فكان ذلك مثار دهشتي من كونه بذراع واحدة! وتساءلت انى له يستطيع امساك الفأس وامساك قطعة الطابوق في الان نفسه، لكنهم طمانوني الى انني ساحظى ببناء من طراز اخر، وبالفعل ابلى الرجل بلاء حسناً في بناء غرفتي ورأيته كيف يضع الفأس تحت ابطه المبتورة الذراع عندما يتلقى قطعة الطابوق ثم يضعها فوق الطابوقة الاخرى ويستل الفاس ثانية من تحت ابطه ويطرق بها عليها. فقد ذراعه في الحرب الايرانية العراقية، وعاد من الاسر بعد ان امضى اثني عشر عاما بكاملها. كنت احسب ان من عاش في اقفاص الاسر لابد،وان يعود وقد اصيب بمس او اختل توازنه بعد طول فراق خاصة، ابو اكرم رجل خصب وصل عدد بناته بعد الاسر الى سبع! زوج منهن عدداً وبقي لديه الاخر ينتظر النصيب. لم يستنجد بمنظمة انسانية او يعتب على حكومة او يطالب بتعويض لاهم له غير ان يرى حركة بناء يمكن ان توفر له فرصة عمل.وجه بلا غضون وشعرات راس بيضاء بياض الفضة وعينان تفيضان وداعة وايماناً بالحياة بالرغم مما قاسى منها. اما الاخر سيد حرز فرؤيتي له تقع مصادفة يعتز كثيرا بحصانه المتهالك الذي يغذيه بالخبز اليابس ليجر له عربة ثقيلة بحمولة اثقل، من سكراب الحديد الذي يملأ به المساحات الفارغة. يخرج منذ طلوع الفجر ولايعود الا بعد غروبها. يحمل ما نطلق عليه (سقط المتاع) من خردة حديد وسلع بالية تخلى عنها اصحابها لكنه يستخرج من احشائها ما يمكن الاستفادة منه من معادن او قطع معدنية او اخشاب قديمة وما الى ذلك لكنها لاتخلو من فئران وجرذان في داخلها. يعيل عائلة كبيرة، لم يزل بعد في سن الشباب، لم يتخط العقد الثالث الا ببضع سنين ببشرة سمراء ونحافة تحسبها نتيجة مرض ما، قد الم به ،لكنه في حقيقة الامر صلب العود يتعامل مع قطع الحديد حتى تخال بأنه يستطيع عجنها بيديه النحيفتين. ما يؤخذ على سيد حرز بانه الممول الوحيد او صاحب الشركة التي لا منافس لها في توزيع الجرذان والفئران على بقية الدور المجاورة له ومنها دارنا وقد كانت النية تتجه في اختياري للحديث معه حول هذا الامر امر الجرذان والفئران التي يأتي بها مع خردواته و التي غزت دورنا وقع علي الاختيار بغية التوصل الى حلول وسطية خاصة وان سبل مكافحة جرذانه وفئرانه فشلت فشلا ذريعا لكن وقوع مشكلة عائلية بينه وبين زوجته وتركها البيت ومن ثم قراره بالالتحاق بعائلته في مدينة الصدر وبيع قطعة الارض التي يمتلكها وهي قطعة زراعية لا تساوي (شروى نقير) ومن ثم انتقاله المفاجيء كفاني عناء مفاوضات قد تكون شاقة معه لكنه مع ذلك ترك ما ترك من جرذان بحجم القطط.

اما الحديث عن جاري الاخر ضياء فاعتقد بانه يطول، ولا سبيل للالمام بتفاصيل حياته الشاقة مع والدته القائمة على خدمته فرغم بلوغه الثلاثين من العمر لم يتيسر له الزواج وكان معروفا عنه اجادته حفر الاسس للذين يبغون بناء دور لهم رغم انه بذراع واحدة ايضا ولكن (ما زاد في الطين بلة) تعرضه لحادث ارهابي كان من نتيجته كسر ساقه التي لم تجبر له كما يجب في مستشفياتنا وهي الان مقوسة ويجد عناء كبيراً في المشي، لكنه لم يستسلم واصبح الان مستشارا وحارسا لبائع مواد انشائية. وعلى قدر كبير من الخبرة في هذا المجال.انهم عراقيون اقوياء ينامون قريري العيون وغير مصابين بهاجس لجنة النزاهة وتحقيقاتها مع المفسدين وما اكثرهم.

قضية ومسؤول

النائب الأول لمحافظ كربلاء لـ(المدى):

الاعمار جرى وسط ظروف أمنية صعبة

المواطن في كربلاء غير راض عما جرى من إعمار لأنه يقرأ ويسمع عن مئات المشاريع التي تم تنفيذها في محافظته وصرفت عليها مليارات الدنانير إلا انه لم ير تغيرا على سطح ارض مدينته التي اعتبرتها الصحافة عاصمة للسياحة الدينية فيما يرى المسؤولون ان هذه المشاريع التي نفذت لم تكن إلا بنى تحتية وهي الخطوة التي يمكن ان تلي التغير الحقيقي للإعمار لان البناء الفوقي لا ينجح إذا لم تكن البنى التحتية مهيأة ومنجزة
المدى وضعت هذه القضية أمام النائب الأول لمحافظ كربلاء عباس حميد الموسوي وسألته:.

كربلاء / المدى

× كيف وجدتم ما تم تنفيذه من مشاريع خلال السنوات الماضية

– نقول ان تلك المشاريع كان تنفيذها بالمستوى المطلوب قياسا للحركة التي كانت سائدة بمعنى كانت هناك سيطرة للمليشيات على عمل الدوائر في ذلك الوقت وكذلك اهتمام الحكومة المحلية بالسيطرة على الأمن كوسيلة من وسائل الاهتمام بالبناء وكذلك القضاء على المحسوبية والفساد وغيرها من الأمور لذلك أرى ان الانجاز كان كبيرا أما رضا المواطن فاعتقد من حقه ألا يرضى لأنه كان يتوقع عمل الكثير لتغيير خارطة السلبيات الموجودة وأكوام الإهمال التي امتدت إلى عشرات السنين..ولو أخذنا حجم ما تم تنفيذه خلال السنوات الثلاث بكل ما صادفها من معوقات فقد بلغت أكثر من ٣٠٠ مشروع بمبلغ تصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دينار ولو كان الوضع الأمني مستقرا لكان التنفيذ أفضل وأسرع وأطول عمرا ولكن الأمن جعل الحكومة السابقة والحكومة الحالية تعتمد اعتمادا كليا على الشركات والمقاولين المحليين بكل إمكانياتهم المتوفرة التي لا ترتقي بكل تأكيد إلى أي مقاول عربي أو أجنبي.

×على ذكر المقاولين..هناك من يبيع المقاولة التي ترسو عليه إلى مقاول آخر

–نعم هناك مشاريع أحيلت إلى مقاولين غير كفوئين وهذا كما قلت بسبب كثرة المشاريع وقلة الشركات التي لها كفاءة وبالتالي أصبح المقاول الذي ترسو عليه المناقصة يبيعها إلى مقاول اقل كفاءة يريد العمل واثبات الذات لكي يعرف الطريق إلى المناقصات القادمة،وضعنا إجراءات قانونية بحق هؤلاء المقاولين منها سحب العمل ووضعهم في القائمة السوداء.. أما المقاولين الآخرين فهم أيضا لقلة خبرتهم يعانون الكثير من المشاكل منها قلة سيوله المالية وقلة آلاته ودواته وعماله وكذلك التأخير في الحصول على نتائج الفحص المختبري وقد حلت هذه المشكلة بالسماح للمقاولين بإجراء الفحوصات المختبرية في مختبرات بابل والجامعات والمعاهد لان المختبر المركزي واحد والمشاريع بالمئات.

كانت هناك تجاوزات على أراضي الدولة لإغراض تشييد الدور بالنسبة للعوائل الفقيرة..هل هناك إجراءات للحيلولة دون تفاقم الموضوع ؟

– كما قلت موضوعة التجاوزات ربما لا تتحملها الحكومات المحلية التي انتخبت في كربلاء بل لا تتحملها الحكومة المركزية و يتحملها النظام السابق الذي جعل من أزمة السكن أزمة تقض مضاجع العوائل العراقية التي انشغلت بحروب سابقة إضافة إلى فترة الانفلات الأمني بعد سقوط النظام وحاجة الناس إلى مساكن فتصور الجميع ان بإمكانهم الحصول على قطعة راض بعد ان كانت واحدة من طرق (المكارم) للنظام السابق للحصول على تأييد شعبي له..لذلك فهذا الموضوع يعود إلى مجلس النواب والى قرار من رئيس الوزراء أما الأراضي الأخرى التي تعتبر قد تم التجاوز عليها وهي نافعة وتحتاجها الحكومة المحلية لتنفيذ مشاريع أو تم تغيير صنفها أو يمر فيها مشروع حيوي فهذا من صلاحية مجلس المحافظة...

×هناك حملة وطنية لمكافحة الفساد الإداري والمالي وهناك من يتحدث عن فساد في قطع أراضي ودفع رشا لهذا المسؤول أو ذاك..هل لكم ان تعطونا أرقاما عن حجم الفساد وهل تم ضبط المفسدين ورفع أسمائهم إلى الجهات المختصة؟

–لا أخفيك سرا كنت اسمع قبل مباشرتي العمل كنائب أول للمحافظ من ان هناك فسادا ماليا وإداريا في العديد من دوائر الدولة في المحافظة ولكن وللحقيقة أقول ان ما سمعته قبل المباشرة كان قطرة في بحر كما يقال لذلك حين كنت اسمع بالأمر كنت متحمسا للقضاء على الفساد وعلى مصاصي الدماء إذا ما نجحت في الانتخابات..لذلك جمعت العديد من الملفات منذ اليوم الأول لعملي وشكلت لجنة أسميتها اللجنة التدقيقية وعندما تأكدنا من ثبوت هذا الفساد في دوائر الدولة استبدلنا اسم اللجنة إلى اللجنة التحقيقية ومن أهم الدوائر التي تم التحقيق فيها هي مديرية التسجيل العقاري الأولى والثانية ومن خلال التحقيق توصلنا إلى حقيقة من ان هناك المئات من قطع الأراضي السكنية التابعة للدولة أصبحت معاملات بأسماء مزورة كما ان العديد من دور المواطنين سجلت بأسماء السراق..وأقول من جهة أخرى ان الخلل ليس في التسجيل العقاري فقط بل يمتد الأمر إلى التسجيل العقاري العامة في بغداد وقد توصلت نتيجة التحقيق إلى القبض على رئيس هذه العصابة المدعو (عبود حسن عبود) ولكن مع الأسف لمست تهاونا من بعض الأجهزة الأمنية مع هذا المجرم.

إضافة إلى فساد آخر في مديرية الشرطة مثلا ومن خلال اللجنة التحقيقية أحيلت إلى النزاهة والى مجلس المحافظة.

رسالة العدد

جوازات مدينة الصدر بين الشيخ والوزير!

وردت الصفحة هذه الرسالة من مواطن من سكنة مدينة الصدر يقول فيها:

راجعت جوازات مدينة الصدر من اجل الحصول على الاستمارة المخصصة لمن يتقدم للحصول على جواز ولقد فوجئت بالتعامل الذي يثير الشكوك والريبة من قبل المعنيين في هذه الدائرة الحيوية ،لقد بقينا ننتظر ونحن عدد من المواطنين ساعات طويلة ومنذ وقت مبكر للحصول على الاستمارة وعددنا لايزيد على الخمسة عشر مواطناً على وجه التحديد، وعندما طال الانتظار اكثر من اللازم طالبنا المعنيين بالاستمارة المطلوبة ولكن الاجابة كانت ان الاستمارات قد نفدت !في حين كانت الاستمارات توزع من قبل المدير ولمواطنين معينين يدخلون غرفته التي زينها بقطعة تشير الى محاربة الفساد! مما جعلنا في حيرة من أمرنا وطالبنا بالدخول على المدير الذي يطلقون عليه لقب (الشيخ) وأحيانا (السيد) ولقد منعتنا الحاشية التي تحيط به لكننا دخلنا عليه مستنكرين إجراءاته غير المقبولة بتوزيع الاستمارات على البعض دون غيرهم لكن شكوانا ردت بعنف واستهتار بالمواطن والمؤسسة التي يعمل لمصلحتها والقول بالنص لاتوجد استمارات وهذا الباب يؤدي الى الوزير ان مثل هذا الموظف الذي يستهين بالوزير نفسه ويستهين بالمواطن كيف تتسنى له خدمة الناس وكيف تم اختياره لمثل هذا العمل الخدمي المهم؟ ولا نخفي عن المعنيين القول ان العمل يجري في هذه الدائرة وفق اسلوب العصابات ومديرية السفر والجنسية مطالبة بالنظر الحاسم في عمل هذه الشيخ والرجوع الى ماضيه والتحقيق في امره والا فان المديرية مسؤولة عن اضطهاد المواطنين من قبل اشخاص غير مناسبين. ان الذي لايحترم الوزير ولا مدير الجوازات كيف ياترى يحترم المواطن البسيط ويخدم المواطن.

قضية للمناقشة

لا.....فتـــــات

أفراح شوقي

مابين الحين والحين، تطالعنا لافتات شتى، اتخذت من الكتل الكونكريتية الجاثمة على معظم حدود المدن والطرقات مكانا مفضلاً لتناسلها في ظل غياب الرقيب، فيما اتخذ بعضها الاخر الجدران وأعمدة الكهرباء وإشارات المرور وحتى الأشجار لم تسلم من زحف جيوش اللافتات، وصار من الطبيعي ان تجلب انتباه المارة اليها بشكل صادم، فلا شئ أكثر منها في شوارعنا اليوم، والغريب ان تلك اللافتات التي تعكس جليا حالة الفوضى والتي تعم سوق الإعلان اليوم، تبيح لنفسها الترويج لما تريده كما تشاء مادامت عملية نشر الإعلان مجانية من الناحيتين المادية والاجتماعية، فكل ماتريد الإعلان عنه لايكلف اكثر من مترين من القماش وعلبة إصباغ دكناء وبضعة مسامير،علاوة على انها تدرج ماتريده بدون اخذ موافقات من احد على مضمون الإعلان ومدى صحته...

والناظر.. ستصطدم نظراته بإعلانات تملأ الأماكن بعشوائيتها، والوانها غير المتناغمة واشكالها غير المتطابقة، وتبعثرها الغريب العجيب، وصار بأمكانك مثلاً ان تقرأ بالالوان البراقة، إعلانا لإحدى شركات السياحة الأهلية عن امكانية الحصول على فرصة دراسية لنيل شهادتي الماجستير والدكتوراه في دول أوربية مختلفة، او لافتات تدعو الى السفر والحصول على (فيزا) بأسعار مغرية، مثلما ترى إعلانات عن افتتاح مدارس ورياض أطفال أهلية والإعلانات عن سكائر وترويج لمشروبات، ومقاهي انترنت، واعلانات للقنوات الفضائية وبرامجها ومسلسلاتها، اضافة الى الإعلانات التي تحمل صفة (ضد الارهاب)، بل تطور الامر الى ان تحمل فضاءات الشوارع والارصفة لافتات للتهاني والتبريكات لمناسبات مختلفة، واتسعت تلك اللافتات في توجهاتها وصارت تتفنن في طريقة الإعلان عن نفسها، لتشمل الإعلان عن بعض المناسبات والأعياد الدينية والرسمية، الصادرة من الأحزاب والقوى وتسعى لنشرها في أماكن عدة، وكل هذا يختلط باللافتات السود التي تحمل النعي والعزاء للوفيات، والتي مع مرور الأيام تتغير ألوانها ويتمزق نسيجها وتلعب بها الريح، وهو ما يسميه اهل علم النفس ب(التلوث البصري)، والمواطن لايملك الا ان يقرأها كل يوم، في ذهابه وايابه من عمله، وقد تتسمر أحيانا امامه لساعات عندما ينقطع السير وتحبس السيارات انفاسها امام سيل من الإعلانات، وبقدر ماتثيره تلك اللافتات في ذاكرة ووجدان متلقيها ممن سئموا تقلبات الأمور، وطبول التهويل والتبشير والمفاجآت، نقول ان البعض يجدها فرصة لاختبار سلامة لغته العربية اذ ان العديد منها يحوي أخطاء إملائية فادحة وأخرى مشوهة التصميم تماماً، ناهيك عن كونها قد الصقت بطريقة عشوائية ودون أدنى مراعاة لقيم الجمال وتناسق الألوان، قدر مراعاتها للكثرة التي تغلب العين وتزحزح العقل معا، ولم نكن قد تخلصنا بعد من الاف الملصقات التي شملت صور الناخبين وهم يعلنون عن انفسهم في الانتخابات الاخيرة، ممن عولوا على الظروف المناخية للتخلص منها عوضاً عن رفعها خلال فترة ثلاثة ايام بعد عملية فرز الأصوات.

وحتى نعيد ترتيب الشوارع من جديد، ولو بالحد الأدنى من ذلك، نتمنى ان تكون هناك ثوابت للإعلان واللافتات،وهي ظاهرة حضارية معمول بها في كل دول العالم المتقدمة، وعلينا ان نتبع الخطوات الأكثر تحضرا مادمنا نحلم بذلك.

خضوع

مشكلة قوائم الهواتف الفلكية

ضرورة المراجعة وتطمين المواطنين .. هادي البغدادي

الهواتف السلكية (الارضية) وقوائمها ذات المبالغ الهائلة بالقياس الى عملها ومدد استعمالها–ان كانت هذه الهواتف تعمل وتستعمل–مشكلة يطرحها على طاولة البحث الجاد، نصبت وزارة الاتصالات منظومة حديثة لاحتساب القوائم الهاتفية وطباعة قوائمها،وتنفيذ برامج تدقيق القوائم كاملة قبيل اصدارها وتوزيعها للمواطنين (لتلافي اية اخطاء تذكر)– على حد ما ذكره وزير الاتصالات نفسه.

فأول واهم ما يطرح من تساؤلات المواطنين الذين كثيرا ما شكوا ومازالوا، هو شمول القوائم التي وزعت،بعمل هذه المنظومة لتصحيح ارقامها الفلكية.فقائمة هاتف تبلغ ١١٢٥٠احد عشر الفا ومئتين وخمسين دينارا، مع كونه كان يعمل في خلال مدد زمنية افضل من مدد قائمة لاحقة تبلغ المليونين الا ربع المليون تقريبا، تدعو للعجب كما تدعو الى (اهمية وجود اجهزة آلية ومحاسبية تقوم باحتساب النداءات الهاتفية) بتعبير الوزير،وهو ما يفهم منه ان القوائم الموزعة كانت تفتقد وجود هذه الاجهزة وان مبالغ تلك القوائم جرت بدون اجهزة آلية ومحاسبية دقيقة وبالتالي فان الامر يدعو الى شمول القوائم السابقة(الاخيرة) الموزعة للمواطنين،وهي موضع شكاواهم –بوجوب اعادة احتسابها،وذلك خصوصا لان نسبة ما اصاب شبكة الاتصالات بسبب عمليات الحفر التي قامت بها الجهات الخدمية،بلغت ٩٥٪بحسب قول الوزير بالذات.وقد سبق للوزير من جهة اخرى ان ذكر تكاليف التجاوزات التي تحدث على هواتف بعض المواطنين واستعمالها من قبل آخرين في الاتصالات الداخلية والخارجية طوال مدد مختلفة،وهي من شأنها ايضا ان تسبب زيادات كبيرة في قوائم هواتف كانت معطلة بسبب التجاوزات.

ذلك وحده كفيل بان يدعو وزارة الاتصالات –وهي المعنية مباشرة–الى اعادة النظر في مشكلة القوائم وتطمين المشتركين بالارقام الصحيحة وبما يجب عليهم ان يتخذوه،خاصة انه لم يرد لهما ذكر في تصريحات الوزير،بينما لا يزالون بانتظار ما ستتخذه الوزارة بخصوص هذه المشكلة التي ما تزال تشغلهم وتقلق بالهم ما لم يتلقوا اجابة شافية.

شكاوى

موانئ البصرة وهذه الشكوى

يشكو العديد من المواطنين وخاصة شريحة تجار الجملة من التعامل غير المشروع في موانئ البصرة وعلى وجه الخصوص في ميناء ابو فلوس وام قصر وفي الرسالة التي بعث بها بعض منهم وخلت من ذكر الاسم يقول فيها: ان التاجر الذي يدفع ما بذمته وفق وصولات رسمية يعود مرة ثانية ليدفع الى الحارس او الذي يقف في الباب الرئيس للميناء مبلغا من المال مرغما والا فان بضاعته لا تخرج والجانب الأخر هو ان بعض الموظفين المعنيين بتقدير الرسوم يساوم التاجر على تغيير المنشأ للبضاعة المستوردة اذ ان المستورد من الصين يختلف مبلغ الضريبة الواجبة الدفع عن المنشأ الأوروبي فتجري عملية التزوير والتمويه لينتفع بها الموظف وتخسر بها خزينة الدولة وهذا النوع من الفساد يكبد الإطراف المعنية خسائر جسيمة فلا موظف يعمل لصالحه الشخصي بدل ان يعمل للدولة نلفت انتباه الدوائر المعنية الى ذلك وخاصة لجنة النزاهة.

إلى لجنة المفصولين في وزارة التعليم العالي

يشكو العيد من المفصولين السياسيين من الذين تمت اعادة خدمتهم الوظيفية ان لجنة احتساب الخدمة للمفصولين السياسيين في وزارة التعليم العالي لا تعمل بالشكل المطلوب وان هناك معاملات احتساب خدمة لمواطنين عديدين مرت عليها سنوات طويلة دون ان يصدر بها قرار والمواطن عبد الحسين الغراوي صاحب رسالة الشكوى يذكر بانه قدم معاملة لاحتساب خدمته منذ شهر نيسان المنصرم وعندما استفسر عن مصيرها كانت الاجابة انها احيلت للوجبة ٥٦ علما بانه يعمل في جامعة البصرة ... طول الانتظار.

إلى أمانة بغداد رجاء

يتساءل الموطنون من سكنة الكرخ عن سبب احجام اجهزة امانة بغداد عن القيام بازالة الاتربة المتراكمة على الارصفة في شوارع الحارثية ورصيف الشارع المحاذي لمتنزه الزوراء والتي خلفتها العاصفة الترابية الاخيرة اذ كان بالامكان استخدام خراطيم مياه الصهاريج لتنظيفها.

كاريكاتير .....قاسم حسين